الحكومة الالكترونية وانعكاسها على حق الفرد في الحصول على المعلومات

م.د زينه صاحب كوزان

كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

اتجهت الحكومات المعاصرة نحو الحكومة الالكترونية، باعتبارها النظام الذي سيؤدي إلى استبدال الأسلوب الكتابي التقليدي بالأسلوب الجديد الذي يجعل التقنيات الحديثة مقياسا جديدا في التخلص من سلبيات الأداء الحكومي، وأداة لبناء الثقة بين الحكومة والإفراد نظرا لما تحققه من فوائد يعجز الأداء الحكومي التقليدي عن تطبيقه.

أن الحكومة الالكترونية أوسع من كونها تكنولوجيا معلومات وتقنيات حديثة، بل أنها تمثل إدارة كاملة فلسفية ينطوي عليها إجراء تغيير نوعي يهدف إلى إعادة النظر بمفاهيم العمل الحكومي ومضامين الخدمات التي يقدمها، فهي صياغة لواقع جديد في ضوء العلاقات المتبادلة بين الأجهزة الحكومية من جهة والجمهور المستفيدين من خدماتها من جهة أخرى.

تأتي أهمية الحكومة الالكترونية ودورها في حصول الإفراد على المعلومات من خلال الأتي: أن التحول باتجاه مجتمع معلومات وذلك من خلال بناء الحكومة الالكترونية بات مطلبا محليا وعالميا في ظل حزمة المتغيرات التي يشهدها العالم، كما أن الخدمات المباشرة تمثل جزءا من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية، حيث تعمل على عرض جميع المعلومات والبرامج الحكومية انطلاقا من مبدأ الشفافية في المعلومات، كما تساعد الحكومة الالكترونية على خلق بيئة عمل أفضل وذلك باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال التي تساعد على تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة والإفراد.

أن المشاكل التي خصص هذا البحث لمعالجتها هي معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية ومحاولة إيجاد حلول لتلك المعوقات، وأيضا اعتماد النظام اليدوي بدلا من تقنيات المعلومات الحديثة في كافة مجالات حياة الفرد هذا سيقلل من فرصة اتخاذ القرارات من قبل الجهات الإدارية ويفسح المجال بشكل كبير للفساد الإداري والمالي. وأخيرا غياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك، مع وجود هذه المشاكل يتعين البحث عن علاج لها، وهذا ما سنحاول الوصول إليه عند خوضنا في مضمار هذا الموضوع.